

الوجود على جانب العدم فيبطل اصل دليلكم وهو ان كل محدث فله مؤثر
 ويحصل مطلوبنا وهو ان العالم مستغن عن اللوثر والحق كما قال التتازاني
 الترجيح بالمرجح جازي في الفاعل المختار كما مر في الارب والنجاع بل يجوز
 ان يرجح الموجه لان الارادة صفة من شأنها ان ترجح اي شئ تعلقت به
 وارجحها او مساويا او مرجوحا للملوجب بالذات فنسبته الى امکانات
 واحدة ضرورة تساوي فيصدق فيها وتساوي القابلية فلم يكن وقوع شئ
 منها أولى من الاخر فيمتنع فيها الترجيح بالمرجح وجوابه اي السبيل حينئذ
 اي حين اذ عارضه المعلق في مقدمة وما ضره منعه بالمتنص الاجالي وهو كما
 يقول المصنف المذكور من الدليل على ازالة العالم غير صحيح بجميع مقدماته
 يدل ليل المتعلق اي تخلف الحكم الذي هو ازالة العالم عنه في الحوادث
 البوجية بان يقال كمالا بد منه في ايجاد الحوادث البوجية ان كان ثابتا في الازل
 يكون ذلك الحادث اذ لا الاعتناء تخلف للملوجب عن علته الشامة وان لم يكن ثابتا
 فبعضه حادث فيلزم اما كون الحادث قديما او التسلسل الى اخر ما ذكرتم فيلزم
 ازالة الحوادث البوجية وذلك باطل بالافتنا في قبيل الدليل الذي ذكرتموه لازلية
 العلم واجيب عن دليل السبيل بالمناقضة ايضا بان يقال لانسلم ان كل ما لا بد
 منه في مؤثرية ذلك الحادث لو كان حادثا لزم ما ذكرتم لجواز كونه حادثا
 لحدوث تعلق ارادته تعالى وذلك التعلق لا يحتاج الى تخلف لان ارادته
 تعالى لذاتها اقتضت التعلق بايجاد العالم في ذلك الوقت وحينئذ لا يلزم
 التسلسل ولو سلم لزومه لانسلم ان هذا التسلسل محال لانه تسلسل في
 الحوادث على التدرج وهو غير محال بل المحال هو التسلسل في الامور الموجودة
 المترتبة واعترض بان هذا الجواب يوجب ضرورة الفاعل المختار موجبا لانه

حينئذ

حينئذ لا يكون متمكنا من الفعل في وقت اخر واجيب بمنع ضروره تعالى
 موجبا حينئذ وانما يلزم ذلك لو لم يكن فعله تعالى مسبوقا بالقصد
 والارادة واذ ثبت ان العلم محدث وهو صغير الدليل الدال على
 احتياج العالم الى مؤثر فتقول في اثبات كبراه وهي ان كل محدث فله
 مؤثر كل محدث وهو ما يتضرر وجوده عن عدمه ممكن بالامكان لغاي
 الذي هو سلب الضرورة الذاتية عن جانبي الوجود والعدم لا اعتناء
 كونه ضروريا لوجود لصدمة قبل وجوده لضروري العلم بوجوده
 بعد العدم وكل ممكن فله مؤثر كما مر في احد طرقه على اثر الاستدلال
 ترجيح لحدوثي الممكن المساوي الطرف الاخر بالمرجح لان الممكن
 مانساوي طرفا وجوده وعدمه بالنسبة الى ذاته ومكان كذلك بحيث
 في ترجيح وجوده على عدمه الى مرجح وهذا بدوي فيصعد عن القياس
 المفصول النتائج وهو ان العالم محدث وكل محدث ممكن وكل ممكن له مؤثر
 العالم له مؤثر وهو المطلوب وذلك المؤثر يجب ان يكون واجبا لانه
 والا لكان ممكنا فيفتقر الى اخر فيلزم الدور والتسلسل وكلاهما باطل
 فتعين الاول وهو المطلوب الفصل الثالث في المسائل التي اختلفت فيها
 كما وجدتها برهاناً وترتيباً لبيان كيفية استعمال القوانين السابقة فيما وفي
 نسخة بدل اخر عنها المعبره اول الكتاب ايضا اذ عتبا وهما بعض وقد ذكر
 منها هي ثلاثة كفيها اعلام بان السبيل التي اختلفت فيها اكثر من ثلاثة لكنه لم يذكر
 منها هنا غير الثلاثة الا وهو علم الكلام وهو علم يقينه ومعه على اثبات
 العقائد الدينية عن الغير والزماها يا دباو ادبج ورفع الشبه ويقال علم
 يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته واحوال امکانات في البدا والمعاد

ولا